

## منشور مالي رقم ( ١٨ ) لعام ٢٠١٦م

### إلى كافة الشركات المملوكة للحكومة بالكامل بشأن خطط التعمين

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... الموقرين / المحترمين  
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تملكها الحكومة بالكامل

في إطار الجهود المبذولة لتطوير ورفع كفاءة الأداء في الشركات الحكومية ،  
وإستناداً على أحكام قانون العمل العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٥ ،  
وبناء على ما ورد في التقرير الذي أعده جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة عن تقييم  
أداء سياسة التعمين وتقييم آليات تنفيذ الخطط الموضوعة في هذا الجانب لعدد من  
الشركات الحكومية الخاضعة لرقابة الجهاز، نود إفادتكم أنه تلاحظ الآتي:

١. تدني نسب التعمين المحققة في بعض الشركات وخاصةً الوظائف العليا.
٢. عدم وجود خطة لإحلال العمالة العُمانية المؤهلة محل العمالة غير العُمانية وفق برنامج زمني واضح ومحدد.
٣. وجود عدد من الموظفين الذين تعدت أعمارهم (٦٠) سنة منهم ٧٢٪ غير عُمانيين في أحد القطاعات.

( ٢ )

عليه، فإن وزارة المالية توجه جميع الشركات المملوكة للحكومة بالكامل نحو ضرورة الالتزام بالآتي:

أولاً: أهمية الإلتزام بأحكام قانون العمل بحيث تتضمن عقود العمل بين الشركات وكافة العاملين بها ( العُمانيين وغير العُمانيين ) البيانات الأساسية المتعلقة بالموظف والتأكيد على إضافة البيانات التالية :

- طبيعة ونوع العمل ومدة العقد ، حيث نرى أن يكون العقد لمدة سنة قابلة للتجديد.
- الراتب الأساسي والعلاوات والإمتيازات ( إن وجدت ).
- تحديد فترة الإشعار بإنهاء عقد العمل من قبل أي من الطرفين بحيث لا تكون أقل من المدة المقررة حسب قانون العمل العُماني.
- وغير ذلك من الشروط والإلتزامات المتعلقة بالطرفين على النحو الذي تقتضي به أحكام قانون العمل العُماني.

ثانياً : العمل على رفع نسب التعمين في جميع المستويات الوظيفية وخاصةً الوظائف العليا والمتوسطة من خلال وضع برنامج زمني للوصول إلى نسب معتمدة من قبل مجالس إدارة تلك الشركات.

( ٣ )

ثالثاً: إعداد خطط إحلال وتعمين يتم إقرارها من مجالس الإدارة بحيث لا تتجاوز فترة تنفيذ هذه الخطط على خمس سنوات ، بالإضافة إلى خمس سنوات أخرى يمكن أن يكون غير العُماني فيها مستشاراً في حالة إذا ما أرتأى مجلس الإدارة ضرورةً لذلك.

نرجو من الجميع التعاون والالتزام بما ورد أعلاه تحقيقاً للمصلحة العامة.

صدر في: ١٥ / ١٠ / ١٤٣٧ هـ

الموافق: ٢٠ / ٧ / ٢٠١٦ م

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية